منظمة العفو الدولية تقول إنه يتعين على الدول أن تقدم أجوبة كاملة عن أسئلة مجلس أوروبا حول عمليات نقل المعتقلين إلى مراكز اعتقال في بلدان أخرى بصورة غير قانونية

أكد الأمين العام لمجلس أوروبا بواعث قلق منظمة العفو الدولية من أن دولاً عديدة ربما تقوم بتسهيل عمليات الاعتقال السري ونقل المعتقلين إلى معتقلات في بلدان أخرى بصورة غير قانونية وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان من خلال مثالبها القانونية وممارساتها.

وقد توصل تقرير الأمين العام الذي صدر اليوم إلى نتيجة مفادها أن العديد من الدول الأعضاء في مجلس أوروبا، وعددها ست وأربعون دولة، ليس لديها تدابير كافية لمنع استخدام أراضيها لعمليات الاعتقال السري ونقل المعتقلين إلى بلدان أخرى بصورة غير قانونية، ومراقبة تلك العمليات والتحقيق فيها.

وثمة دول عديدة لم تقدم أجوبة كاملة ومُرضية عن الأسئلة التي وُجهت إليها في مجرى التحقيق الذي أجراه الأمين العام.

إن منظمة العفو الدولية تحث كلاً من البوسنة والهرسك وإيطاليا وبولندا وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة على تقديم معلومات كاملة إلى الأمين العام حول المزاعم المحددة بشأن ما حصل على أراضيها.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن المنظمة تقول إن الدول الأعضاء في مجلس أوروبا يجب أن تعمل، بشكل فردي وجماعي، من أجل ما يلي:

- ضمان وضع حد فوري لعمليات الاعتقال السري ونقل المعتقلين إلى معتقلات في بلدان أخرى بصورة غير قانونية؛
- ضمان حصول كل شخص أُخضع للاعتقال السري أو النقل إلى معتقلات في بلدان أخرى بصورة غير قانونية على تعويضات كافية؛
- منع عمليات الاعتقال السري والنقل إلى معتقلات في بلدان أخرى، والتحقيق مع المسؤولين عنها وتقديمهم إلى المحاكمة؛
- التعاون الكامل مع التحقيقات التي تجريها الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا.

كما يتعين على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ضمان أن يقدم المسؤولون الرسميون جميع المعلومات ذات الصلة، والمثول أمام الجمعية المؤقتة للبرلمان الأوروبي- في حالة دعوتهم إلى ذلك- فيما يتعلق بمزاعم استخدام وكالة المخابرات المركزية لبلدان أوروبية لنقل السجناء واحتجازهم بشكل غير قانوني.